

Distr.: General  
24 October 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



### اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٨٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد باجي ..... (السنغال)

### المحتويات

#### إقرار جدول الأعمال

تقرير الرئيس عن التطورات المستجدة منذ الجلسة السابقة

التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية

تقرير نائب الرئيس عن حضوره مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني لدعم السلام في الشرق الأوسط المعقود في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في باريس

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها أيضاً على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/١٥.

## إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

تقرير الرئيس عن التطورات المستجدة منذ الجلسة السابقة

٢ - الرئيس: قال إن مكتب اللجنة قد قام، في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، بإطلاع السيد إبراهيم غامبري وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على أنشطته في الآونة الأخيرة. ومضى قائلاً إن وكيل الأمين العام ذكر أنه سيولي اهتماماً كبيراً لأنشطة اللجنة كما أنه يرحو ألا تغيب عن ذهن اللجنة الاحتياجات العامة لإدارة الشؤون السياسية لا سيما في إطار مناقشة الإصلاحات المقترحة التي تقدّم بها الأمين العام والقرارات المنبثقة عن تلك العملية.

٣ - وقال إن السيدة سمية برغوثي المراقبة عن فلسطين قد اجتمعت في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بالسيد شاشي ثارور وكيل الأمين العام للاتصالات والإعلام، وذلك بغية مناقشة التعاون بين اللجنة وإدارة شؤون الإعلام. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ أصدر المكتب بياناً مفاده إن إزالة إسرائيل مؤخراً ٢١١ مستوطنة في قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمالي الضفة الغربية تمثل خطوة مبشّرة يمكن أن تؤدي إلى إحياء المفاوضات في إطار خارطة الطريق وإحراز تقدّم في عملية السلام. وذكر المكتب في البيان أيضاً أن السلطة الفلسطينية قد أثبتت تماماً قدرتها على ضبط الحالة طيلة هذه الفترة الحرجة الحالية ولا سيما في مجال الأمن؛ وأعرب عن الأمل في أن تتبع الزخم الإيجابي المكتسب نتيجة لإزالة المستوطنات من قطاع غزة وأجزاء في شمالي الضفة الغربية خطوات مماثلة في بقية الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وأن تنفخ روحاً جديدة في العملية السياسية بما يؤدي إلى حلّ شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

## التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية

٤ - السيدة برغوثي: (المراقبة عن فلسطين): قالت إن السلطة الفلسطينية بالرغم من تحفظاتها على الطابع الأحادي للإجراءات الإسرائيلية، ترحب بإعادة نشر الجيش الإسرائيلي وإزالة المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في قطاع غزة باعتبار ذلك خطوة إيجابية نحو إيجاد حل سلمي ودائم للقضية الفلسطينية. ومضت قائلة إن السلطة الفلسطينية تعمل جاهدة من أجل تنسيق إجراءاتها مع الحكومة الإسرائيلية في محاولة لحل المسائل الناشئة عن الانسحاب الإسرائيلي، ولكن إسرائيل لا تتعامل بالمثل ولا تركز على البحث عن حلول على أساس القانون الدولي.

٥ - واستطردت قائلة إنه رغم التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل، لا تزال هناك مسائل كثيرة لم تُحلّ بعد، ويتعيّن البدء في عملية سياسية لبلوغ تلك الغاية. وفي هذا السياق، تود السلطة الفلسطينية أن تؤكد من جديد سيادتها على الأرض المتنازع عليها والوحدة الجغرافية لبلدها بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. ويجب أن تسحب القوات الإسرائيلية انسحاباً كاملاً من قطاع غزة، كما يجب أن يظل المركز القانوني لقطاع غزة كما هو بدون تغيير، وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧.

٦ - ومضت قائلة إنه من الأساسي، علاوة على ذلك، تهيئة الظروف الاقتصادية والمالية اللازمة لتيسير العملية السياسية. وترحب السلطة الفلسطينية في هذا الصدد بإعلانات الدعم الصادرة عن بلدان مجموعة الثمانية، وهي تحثها على تقديم هذا الدعم في أقرب وقت ممكن. وقالت إن إزالة المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية التي ينبغي اعتبارها خطوة للأمام على طريق

مسألة القدس ومسألة اللاجئين الفلسطينيين ومسألة المستوطنات الإسرائيلية ومسألة الحدود. ولا ينبغي لأي من الطرفين اتخاذ تدابير معاكسة للتوصل إلى حل دائم. ولا تريد السلطة الفلسطينية أن يعاد فتح مسألة الحدود.

٩ - واحتتمت حديثها قائلة إنه لكي يتم تنفيذ الالتزامات المعلنة في قمة شرم الشيخ المعقودة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، يجب على اللجنة الرباعية أن تضع خطة جديدة لتنفيذ الحلول المقترحة للقضية الفلسطينية وأن تنشئ آلية مراقبة بأسرع ما يمكن وفقاً لخارطة الطريق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تجري مفاوضات نشطة بين الطرفين بغية ضمان قيام آلية انتقالية بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي.

١٠ - الرئيس: قال إن المراقبة عن فلسطين قد أكدت العناصر الأساسية لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية. وإنه ينبغي تهتة السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على النهج المتسم بالمسؤولية الذي ينتهجانه في الحالة الراهنة الصعبة. فهما قد أظهرتا قدرتهما على العمل معاً وعلى تحمل المسؤولية عن مستقبلهما.

١١ - السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): قال إن البيان الذي أدلت به المراقبة عن فلسطين يستحق اهتماماً كبيراً من اللجنة، خاصة وأنه يوضح الموقف الفلسطيني خلال المرحلة القادمة لعملية السلام. ومضى قائلاً إن انسحاب الإسرائيليين من أي أرض محتلة يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق تسوية شاملة وعادلة. وقال إن حكومته ترحب بانسحاب المستوطنين الإسرائيليين من قطاع غزة وتأمل أن ترى مزيداً من الانسحابات الإسرائيلية حتى يتسنى إعادة الأرض كلها إلى الشعب الفلسطيني.

١٢ - وأردف قائلاً إن حكومته تود في الوقت نفسه، أن تلتفت انتباه اللجنة والمجتمع الدولي إلى أن كثيراً من

تطبيق القانون الدولي، ينبغي أن تستمر حتى تتم إزالة جميع المستوطنات. كما ينبغي الانتهاء بأسرع ما يمكن من عملية سحب القوات وإزالة المستوطنات إلى جانب كل المسائل الأخرى التي لم تُحلّ بعد والمتصلة بهذه الإجراءات، وينبغي أن لا تمثل هذه العملية عائقاً أمام المرحلة التالية من العملية السياسية. وسوف تواصل السلطة الفلسطينية التفاوض بغية التوصل إلى حل سريع لهذه المسائل.

٧ - وأردفت قائلة إنه لا ينبغي تنفيذ الإجراءات السياسية في المستقبل على أساس أحادي، بل ينبغي أن تكون جميع الحلول قائمة على التفاوض، لأن الإجراءات الأحادية تقوض عملية السلام وتنفيذ خارطة الطريق وتحبط المساعي الرامية إلى إيجاد حل دائم. وقالت إن الحل المتمثل في قيام دولتين يجب أن يكون أساسه انسحاب الإسرائيليين من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، كما يجب إعادة تأكيد وضع خط هدنة عام ١٩٤٩. وإن حل القضية الفلسطينية هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وإحراز تقدم في مكافحة الإرهاب. واستطردت قائلة إن بناء الجدار يخالف القانون الدولي وينبغي وقفه فوراً. ويجب التأكيد من جديد على عدم شرعية المستوطنات في الأرض الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية. وتود السلطة الفلسطينية أن تؤكد من جديد عدم شرعية الإجراءات التي تقوم الحكومة الإسرائيلية باتخاذها في القدس الشرقية بما في ذلك بناء الجدار العازل وفصل القدس الشرقية من الضفة الغربية. وقالت إن حسن النية في المفاوضات يتطلب قرارات سريعة.

٨ - وواصلت حديثها قائلة إن السلطة الفلسطينية ستفعل كل ما في وسعها من أجل ضمان عودة الاستقرار، ويجب على الحكومة الإسرائيلية أن تقوم من جانبها بوقف بناء الجدار والكف عن بناء المزيد من المستوطنات وإطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين. وإن المسائل الرئيسية الأربع التي يتعين إيجاد حل لها حتى يتسنى التوصل إلى حل دائم هي

١٦ - ومضى قائلاً إن المؤتمر قد عقد خلال أسبوع واحد بعد الذكرى السنوية الأولى لصدور فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بشأن النتائج القانونية المترتبة على بناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبرغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، لم توقف حكومة إسرائيل بناء الجدار؛ بل أهما صدقت على بناء قطاعات جديدة من الجدار على الجانب الإسرائيلي سوف تتضمن في نهاية المطاف المستوطنات الكبيرة المحيطة بالقدس الشرقية. وأردف قائلاً إن استمرار إسرائيل في إنشاء وتوسيع مستوطناتها يغير التركيبة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية؛ ونتيجة لذلك تتفاقم الحالة الاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة بطريقة تمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وتقوض رؤية الحل المتمثل في قيام دولتين. وهذا هو السياق الذي قررت فيه اللجنة أن تعمل على إبقاء تركيز المجتمع الدولي منصباً على الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة مع إبراز أهمية فتوى محكمة العدل الدولية.

١٣ - ومضى قائلاً إن الدورة الستين المرتقبة للجمعية العامة سوف تتيح لبعض الأطراف فرصة لشن هجوم على القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة نفسها واللجنة. بيد أن وفده سوف يبقى للجنة على علم بجميع هذه الأعمال وأنه واثق من أن أعضاء الأمم المتحدة سوف سيقاومون ذلك. واختتم حديثه قائلاً إن القضية الفلسطينية يجب أن تحل بصفة عاجلة ولكن بطريقة تضمن حلاً شاملاً وعادلاً كما تضمن حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية غير القابلة للتصرف.

١٤ - الرئيس: قال إن النقطة الأخيرة التي ذكرها ممثل الجمهورية العربية السورية تتسم بأهمية خاصة ومن شأنها أن تساعد على زيادة اللجنة يقظة.

تقرير نائب الرئيس عن حضوره مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني لدعم السلام في الشرق الأوسط، ١٢ و١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥، باريس

١٥ - السيد فارهادي (أفغانستان): نائب الرئيس، قال إن المؤتمر الذي عقد في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ضم ممثلين لمنظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم بهدف حشد وتنسيق المبادرات الجديدة المتعلقة بقضية فلسطين. وقد حضر المؤتمر أكثر من ١٧٠

مشاركاً بما في ذلك ممثلو ٤٨ منظمة من منظمات المجتمع المدني و٤١ حكومة.

١٨ - السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يشيد بخطة العمل التي سوف تساعد على تحديد موقف

المجتمع الدولي فيما يتعلق بمختلف جوانب القضية الفلسطينية.

١٩ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة تود أن تأخذ علماً بالتقرير.

٢٠ - وتقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

---